جامعة عباس لغرور خنشلة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

مخبر البحوث القانونية والسياسية والشرعية

الملتقى الوطني الإفتراضي حول عصرنة قطاع العدالة في الجزائر بين التطلعات والتحديات
المحور السادس: تطبيقات ومظاهر عصرنة العدالة

مداخلة بعنوان
النيابة الإلكترونية والمحاكمة المرئية عن بعد
كنموذج لعصرنة قطاع العدالة في الجزائر

Electronic prosecution and remote visual trial as a model for modernizing the justice sector in Algeria

ط/د زمالي نور الدين zemali.noureddine@univ-oeb.dz

د/ ناصري سفيان habibnasri4@gmail.com

ملخص:

في اطار تجسيد الحكومة الالكترونية ومسايرة التطور التكنولوجي الذي تشهده مختلف دول العالم قامت الدولة الجزائرية في سنة 1999 لاستحداث لجنة وطنية لإصلاح العدالة بموجب مرسوم رئاسي التي عملت على اجراء عملية دراسة وتشريع دقيق لواقع العدالة في الجزائر ، خرجت بمجموعة من التوصيات التي تضمنت عدة بنود منها العمل على عصرنة قطاع العدالة اين تم استحداث مديرية بذات العصرنة سميت بمديرية عصرنة العدالة للتوالى بعد ذلك صدور مجموعة من القوانين أهمها قانون 15-03 المتعلق بعصرنة العدالة والقانون 15 -04 المتعلق بالتوقيع والتصديق الالكترونين وقد تمكن قطاع العدالة من قطع اشواط متقدمة في مجال تكنولوجيات الاعلام والاتصال والتحول نحو العالم الرقمي إذ تم تجسيد عديد المشاريع بغية الوصول الى عدالة عصرية بمعايير دولية ونتناول من خلال هذه المداخلة التجربة الجزائرية في تجسيد المحكمة الالكتروني وفقا لمبحثين ، الاول : يتناول النيابة الالكترونية في النظام القضائي الجزائري والإجراءات المتبعة في ذلك وفي المبحث الثاني نتناول المحاكمة المرئية في النظام القضائي الجزائري عن طريق تعريفها وشروطها ودورها في ظل جائحة كرونا .

Abstract:
In the context of embodying e-government and keeping pace with the technological development witnessed by various countries of the world, the Algerian state established in 1999 to create a national committee for the reform of justice under a presidential decree, which worked on conducting a thorough study and legislation process for the reality of justice in Algeria. It came up with a set of recommendations that included several items, including work On the modernization of the justice sector, where was the creation of a directorate of the same modernization called the Directorate of Modernization of Justice, successively after that a number of laws were issued, the most important of which is Law 15-03 related to the modernization of justice and Law 15-04 related to electronic signature and ratification. The justice sector has been able to make advanced strides in the field of information and communication technologies And the transformation towards the digital world, as many projects have been embodied in order to reach modern justice by international standards. Through this intervention, we address the Algerian experience in the embodiment of the electronic court according to two sections, the first: it deals with the electronic prosecution in the Algerian judicial system and the procedures followed in that, and in the second section we address the visual trial in The Algerian judicial system through its definition, conditions and role in light of the Corona pandemic.

مقدمة:

في إطار تجسيد الحكومة الإلكترونية ، ومسايرةً للتطور التكنولوجي الذي تشهده مختلف دول العالم قامت الجزائر سنة 1999 وبالضبط في 1999/10/19 وبموجب مرسوم رئاسي باستحداث اللجنة الوطنية لإصلاح العدالة، والتي وبعد التشريح الدقيق لواقع العدالة في الجزائر خرجت بمجموعة من التوصيات، وتطبيقا لتلك التوصيات صدر المرسوم التنفيذي رقم 02-411 في 2002/11/26 والذي يتضمن إنشاء لجنة لتنشيط إصلاح العدالة ومتابعته، كما صدر المرسوم التنفيذي رقم 04-333 بتاريخ 2004/10/24 والذي نص على تنظيم وزارة العدل واستحدث مديرية بذات الوزارة أطلق عليها اسم مديرية عصرنة العدالة.

وفي 2015/02/01 صدر القانون رقم 15-03 المتعلق بعصرنة العدالة والذي نصت المادة الأولى منه على أنه يهدف إلى عصرنة سير قطاع العدالة من خلاله وضع منظومة معلوماتية مركزية لوزارة العدل وإرسال الوثائق والمحررات القضائية بطريقة الكترونية واستخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد في الإجراءات القضائية.

كما صدر القانون رقم 15-04 في 01 فبراير 2015 والذي يحدد القواعد المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين.

وقد تمكن قطاع العدالة بالجزائر من قطع أشواط في مجال استخدام تكنولوجيا الإعلام والإتصال والتحول نحو العالم الرقمي، إذ تم تجسيد عديد المشاريع بغية الوصول إلى عدالة عصرية بالمعايير الدولية، ولعل الإشكال الذي يمكن طرحه في هذه المداخلة يتمحور في ما يلي:

ما هي مظاهر التي تعكس التجربة الجزائرية في مجال تجسيد المحكمة الإلكترونية ؟

للإجابة عن هذا التساؤل ارتأينا تقسيم هذه المداخلة إلى مبحثين وفقا للخطة الآتية.

المبحث الأول: النيابة الإلكترونية في النظام القضائي الجزائري

المطلب الأول: ماهية النيابة الإلكترونية

المطلب الثاني: الإجراءات المتبعة في تسيير النيابة الإلكترونية في النظام القضائي الجزائري

المبحث الثاني: المحاكمة المرئية في النظام القضائي الجزائري

المطلب الأول: ماهية المحاكمة المرئية

المطلب الثاني: شروط المحاكمة المرئية ودورها في ظل جائحة كورونا كوفيد 19

المبحث الأول: النيابة الإلكترونية في النظام القضائي الجزائري

تعتبر النيابة العامة هي الجهاز أو الجهة المخول لها أصليا وحصرا تحريك الدعوى العمومية ومباشرتها وتطبيق القانون، وهذا ما نصت عليه المادة 29 من قانون الإجراءات الجزائية الجزائري، غير أن مفهوم النيابة الإلكترونية وخصائصها يختلف عن المفهوم التقليدي للنيابة العامة العادية.

المطلب الأول: ماهية النيابة الإلكترونية

يقتضي التطرق لماهية النيابة الإلكترونية ضبط تعريفها والكشف عن خصائصها المميزة لها عن ما قد يلتبس بها من مفاهيم مشابهة، وعليه ندرس تعريف النيابة الإلكترونية في فرع أول ثم استخراج خصائصها في فرع ثاني، وذلك كما يلي:

الفرع الأول: تعريف النيابة الإلكترونية

تعرف النيابة الإلكترونية على أنها "نظام معلوماتي تابع لجهة قضائية يُمَكن الشخص من إيداع شكواه أو انشغاله على مستوى مصالح وكيل الجمهورية أو النائب العام المختص عن بعد دون التنقل إلى المقر القضائي وذلك عن طريق اتباع مجموعة من المراحل تنتهي بإيداع شكواه أو انشغاله السالف الذكر إلكترونيا وباستخدام الانترنيت"

.[1]

فالنيابة الإلكترونية بهذا المفهوم هي رفع الشكوى أو طرح الإنشغال عن بعد دون التنقل إلى مكتب قاضي النيابة المختص.

الفرع الثاني: خصائص النيابة الإلكترونية

من خلال التعريف المذكور سابقا يتبين أن النيابة الإلكترونية تتميز بمجموعة من الخصائص تميزها عن مفهوم النيابة التقليدية ويتلخص ذلك فيما يلي:[2]

1.النيابة الإلكترونية تعتمد على التواصل الإلكتروني ويعني ذلك أنها لا تحتاج إلى حضور أمام مكتب قاضي النيابة المختص وإنما تكفي مراسلته إلكترونيا عن طريق وسائل التواصل الإلكترونية والتي تحدد حسب كل دولة.

2.النيابة الإلكترونية غير ورقية: تهدف النيابة الإلكترونية إلى تجنب استعمال الأوراق أو تجنب الاستعمال المفرط للأوراق.

3.السرعة في الرد: تقتضي النيابة الإلكترونية اختزال الوقت وربحه وذلك من خلال الرد السريع والمعالجة الآنية والفورية للشكوى أو الانشغال المطروح على قاضي النيابة المختص والرد الفوري على صاحبه.

المطلب الثاني: الإجراءات المتبعة في النيابة الإلكترونية في النظام القضائي الجزائري

للتعرف على الإجراءات المتبعة في النيابة الإلكترونية في الجزائر، قامت وزارة العدل بإعداد دليل المستخدم الخاص بنظام النيابة الإلكترونية، ويمكن تلخيص الإجراءات المتبعة في تسيير النيابة الإلكترونية في مرحلتين[3]:

الفرع الأول: مرحلة إيداع الشكوى من طرف الأشخاص

يجوز لكل شخص طبيعي أو معنوي عن طريق ممثله تقديم عريضة أو شكوى بواسطة النيابة الإلكترونية وذلك عن طريق الولوج إلى أرضية النيابة الإلكترونية المخصصة لهذا الغرض والمتاحة عبر البوابة الإلكترونية لوزارة العدل، ليتم النقر على خانة تسجيل شكوى أو عريضة ويتم ملء استمارة بإدخال البيانات الشخصية الخاصة بهوية الشاكي كاملة ورقم هاتفه المحمول وكذا عنون بريده الإلكتروني إن وجد او أمكن ذلك، ليتم بعد ذلك التأكيد على المعلومات المدرجة، وبعد ذلك يتم إرسال رمز التأكيد عبر الهاتف المحمول لشخص الشاكي وبريده الالكتروني، وبعد تلقي الشخص لرمز التأكيد يمكن له إدراج البيانات المتعلقة بالشكوى وذلك عن طريق إدارج رمز التأكيد واختيار الجهة الموجهة إليها الشكوى، تحديد نوع الشكوى وإدخال مضمونها، مع إمكانية تحميل المرفقات أو الوثائق المدعمة للشكوى إن وجدت، وفي الأخير يتم تأكيد الإرسال، لتتحول الشكوى أو العريضة مباشرة وبصفة آلية إلى قاضي النيابة المختص، ويتم منح الشخص الشاكي وصل التسجيل قابل للطباعة مرفوق باسم المستخدم وكلمة المرور من أجل الاطلاع على مآل شكواه مستقبلا.

الفرع الثاني: مرحلة دراسة الشكوى من طرف قاضي النيابة المختص

بداية وجب القول أن قاضي النيابة ملزم بالرد على شكوى أو انشغال الشخص سواء كان طبيعي أو معنوي عن طريق ممثله القانوني فور توصله بالشكوى الإلكترونية، ويتم ذلك من خلال دراسة الشكوى أو الانشغال والرد عليه بصفة شخصية من طرف النائب العام أو وكيل الجمهورية، مع إمكانية تكليف أحد المساعدين للقيام بذلك عن طريق تحويل أو تكليف المساعد الذي يتم اختياره من طرفه إلكترونيا وعلى نفس الأرضية بعد دراسة الطلب او الشكوى أو الانشغال من طرف قاضي النيابة المختص أو المكلف، يتم تسجيل الرد وإرساله إلى المعني أو الشاكي عبر الأرضية الإلكترونية وكذا عبر رسالة نصية قصيرة (SMS) وكذا عبر البريد الالكتروني إن وجد[4].

وخلاصة للمبحث الأول يمكن القول ان النيابة الإلكترونية في النظام القضائي الجزائري تعتبر من أنجع النماذج وذلك لما تتضمنه من سرعة في معالجة الانشغال أو الشكوى وكذا تجنيب المواطن أو الشخص الشاكي عناء التنقل إلى مقر المحكمة أو الجهة القضائية.

المبحث الثاني: المحاكمة المرئية في النظام القضائي الجزائري

كرس القانون رقم 15-03 الصادر في 2015/02/01 المتعلق بعصرنة العدالة[5] استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد في الإجراءات القضائية، فيما فصّل قانون الإجراءات الجزائية ذلك، وعليه وجب التطرق إلى ماهية هذه التقنية وبيان الدور الذي لعبته في ظل جائحة كورونا كوفيد19.

المطلب الأول: ماهية المحاكمة المرئية عن بعد

لنتعرف على ماهية المحاكمة عن بعد ارتأينا التطرق إلى تعريفها ومبرراتها وشروطها وذلك كما يلي:

الفرع الأول: تعريف المحاكمة المرئية عن بعد

أولا: التعريف اللغوي

تحتوي عبارة تقنية المحادثة المرئية عن بعد video conference على قسمين:[6]

Vidéo : وتعني تلفزيوني وتطلق على جهاز يقوم بنقل الصورة والصوت بواسطة موجات الإتصال.

Conférence : وتعني تجمع عدد من الأفراد لإجراء مناقشة أو حوار أو مؤتمر.

ثانيا: التعريف الاصطلاحي

تُعرف المحاكمة المرئية عن بعد على انها وسيلة تكنولوجية من وسائل الإتصال أو المحادثة المرئية والمسموعة التي تستخدم أثناء المحاكمة أو مراحل الدعوى القضائية وفقا لشروط قانونية معينة[7].

الفرع الثاني: مبررات المحاكمة عن طريق المحادثة عن بعد

أولا: التطور التكنولوجي

نظرا للتطورات التكنولوجية الحاصلة اليوم وكذا المزايا التي تحققها خاصة في توفير الوقت والتنقل كان لا بد من استخدام تقنية المحادثة عن بعد[8].

ثانيا: حماية الضحايا والشهود

تعتبر المحادثة عن بعد من الوسائل التي تضمن إبعاد الضحايا والشهود والخبراء والأعوان عن الضغط والترهيب، كما يمكن أن تضمن إخفاء الهوية الحقيقة للأشخاص المذكورين سالفا، كما لها أن تساعد في الانابات القضائية الدولية في المسائل الجزائية[9].

المطلب الثاني: شروط المحاكمة عن طريق تقنية المحادثة المرئية عن بعد ودورها في ظل جائحة كورونا كوفيد 19

الفرع الأول: شروط المحاكمة المرئية عن بعد

أورد المشرع الجزائري في الكتاب الثاني مكرر من الأمر رقم 20-04 الصادر بتاريخ 30 أوت 2020 تحت عنوان استعمال وسائل الاتصال المسموعة والمرئية أثناء الإجراءات، مجموعة من الشروط يمكن حصرها فيما يلي:[10]

أولا : مقتضيات تحسين سير العدالة أو الحفاظ على الأمن أو الصحة العمومية أو أثناء الكوارث الطبيعية أو دواعي احترام مبدأ الآجال المعقولة، ويعني ذلك أن الأمر يتعلق بحسن

سير المرفق أو الحفاظ على الأمن والصحة العمومية، وقد نصت المادة 16 من القانون 15-03 المتعلق بعصرنة العدالة على حالة بعد المسافة.

ثانيا: وجوب احترام الحقوق والقواعد المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجزائية، عند استخدام تقنية المحادثة المرئية عن بعد في الإجراءات القضائية، مع وجوب احترام ضمانات المحاكمة العادلة وعدم إهدار حقوق الدفاع.

ثالثا: أن تتضمن الإتصالات عرضا كاملا للإجراء المتخذ وفقا لهذه التقنية، وهذا تكريسا لضمان حقوق وحريات المتهم وتجسيدا لمبدأ الوجاهية.

رابعا: أن تكون الاتصالات آمنة وسرية وهذا بضمان عدم اختراقها من طرف جهات أخرى، وأن يتم تسجيلها على دعامة إلكترونية تضمن سلامتها والإحتفاظ بها في الملف[11].

الفرع الثاني : دور المحاكمة عن بعد في ظل جائحة كورونا كوفيد 19

مع انتشار وباء كورونا لجأت المحاكم الجزائية الجزائرية إلى المحاكمات عن بعد في الإجراءات والتدابير الوقائية المتخذة كاحتياطات لتطبيق العزل والتباعد، كما تعتبر تقنية المحادثة عن بعد آلية تعمل على السرعة في الفصل في الدعاوى الجزائية دون إطالة أمدها، وتجنب بقاء المحبوسين مؤقتا دون محاكمات خاصة في الحالة الإستثنائية المتعلقة بوباء كورونا كوفيد 19، ولقد مكنت هذه التقنية من انعقاد الجلسات الجزائية مع تفادي مخاطر انتشار عدوى فيروس كورونا اضافة إلى المساهمة في ترشيد النفقات والموارد البشرية وتحقيق أعلى النتائج بفضل هذه التقنية، ومن ثم إدراج المئات من القضايا الجزائية إلى غاية انتهاء الوباء، كما أن المحاكمة عن بعد ساعدت في الجزائر على تحقيق النجاعة وسرعة الفصل في الملفات الجزائية خاصة المتعلقة بالمحبوسين، كما توفر ربح للوقت والجهد

وتفادي مخاطر التنقل وكذا حماية الشهود والمبلغين وترشيد النفقات خاصة المتعلقة باستخراج وتحويل المساجين[12].

الخاتمة:

ان التجربة الجزائرية في المحاكمة الإلكترونية لم تقتصر على النيابة الإلكترونية والمحاكمة عن بعد وإنما تعدتها إلى تقنية التصديق والتوقيع الإلكترونيين في المجال القضائي وكذا استخراج صحيفة السوابق رقم 03 وشهادة الجنسية عبر الإنترنت موقعين إلكترونيا، كما تتيح خدمة سحب النسخة العادية للأحكام القضائية إلكترونيا للمحامين، وكذا سحب قرارات المحكمة العليا ومجلس الدولة انطلاقا من المجالس القضائية دون الحاجة إلى التنقل إلى العاصمة، إضافة إلى خدمة التصحيح الإلكتروني للأخطاء الواردة في وثائق الحالة المدنية، كما تم استحداث مركز للنداء من خلال الرقم الأخضر 10-78 وتمكين مختلف الإدارات والهيئات العمومية من الاطلاع وسحب صحيفة السوابق القضائية رقم 02 ممضاة الكترونيا، تلك هي أهم مظاهر التجربة الجزائرية في اعتماد المحاكم الإلكترونية كوسيلة لتقريب مرفق القضاء من المواطن.

قائمة المصادر والمراجع

أولا : المصادر

1.القانون رقم 15-03 المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1436 الموافق لـ 01 فيفري 2015 والمتعلق بعصرنة العدالة ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 06 .

2.أمر رقم 20-04 مؤرخ في 11 محرم عام 1442 هـ الموافق 30 أوت سنة 2020 يعدل الأمر رقم 66 -155 المؤرخ في 18 صفر 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون الإجراءات الجزائية . ج ر عدد 51 صادر بتاريخ 31 أوت سنة 2020.

ثانيا: المراجع

1.هندي أحمد ، **التقاضي الإلكتروني** ، دراسة مقارنة ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، مصر ، 2014 .

2.خالد حسن أحمد لطفي، **التقاضي الالكتروني كنظام قضائي معلوماتي بين النظرية والتطبيق** ، ط1 ، دار الفكر الجمامعي ، الاسكندرية ، مصر 2020.

3.احمد حسام طه ، الجرائم الناشئة عن استخدام الحاسب الالي ، الحماية الجنائية للحاسب الآلي، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية ، مصر ، 2000.

4.عبد الرحمان خلفي ، الإجراءات الجزائية في التشريع الجزائري المقارن ، ط2، دار بلقيس، الجزائر ، 2016.

5.عبد الفتاح بيومي حجازي ،**النظام القانوني للحوكمة الإلكترونية** ، الكتاب الثاني ، الحماية الجنائية والمعلوماتية للحوكمة الإلكترونية ، دار الكتب القانونية ، 2007.

6.يوسف سيد سيد عوض، **خصوصية القضاء عبر الوسائل الإلكترونية** ، أطروحة دكتوراه ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، 2012.

7.ليلى عصامي، **نظام التقاضي الالكتروني آلية لإنجاح الخطط التنموية**، مقال منشور بمجلة المفكر، العدد 13، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، بسكرة، 2016.

8.الجياشي أسعد فاضل منديل ، **التقاضي عن بعد ، دراسة قانونية**، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية ، المجلد1، العدد 21، العراق، 2014.

9.تومي يحي، **المثول عن بعد أمام المحاكم الجزائية عبر وسائل الاتصال المسموع والمرئية**، القانون الجزئري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة يحي فارس ،مجلة الدراسات القانونية، العدد 02، المجلد07، 2021.

10.نوال قحموص، **تفعيل تقنية المحادثة عن عد في ظل الأزمة الصحة (جائحة)**، دائرة البحوث الدراسات القانونية والسياسية، المجلد5 ،العدد 2، 13.2021

[1] – هندي أحمد، **التقاضي الإلكتروني**، دراسة مقارنة، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية ، مصر، 2014، ص 53

[2] – خالد حسن أحمد لطفي، **التقاضي الالكتروني كنظام قضائي معلوماتي بين النظرية والتطبيق**، ط1 ، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، مصر 2020، ص 98

[3] وزارة العدل: مديرية العصرنة، دليل المستخدم الخاص بنظام النيابة الإلكترونية، 2020، ص 4

[4] وزارة العدل: مديرية العصرنة، مرجع سابق، ص 5

[5] القانون رقم 15-03 المؤرخ في 01 فيفري 2015 والمتعلق بعصرنة العدالة ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، الجريدة الرسمية عدد 6 مؤرخة في 10 فبراير 2015

[6] يوسف سيد سيد عوض، **خصوصية القضاء عبر الوسائل الالكترونية** ، أطروحة دكتوراه ، جامعة عين شمس ، القاهرة ، 2012، ص

[7] ليلى عصامي، **نظام التقاضي الالكتروني آلية لإنجاح الخطط التنموية**، مقال منشور بمجلة المفكر، العدد 13، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، بسكرة، 2016، ص

[8] الجياشي أسعد فاضل منديل ، **التقاضي عن بعد ، دراسة قانونية**، مجلة الكوفة للعلوم القانونية والسياسية ، المجلد1، العدد 21، العراق، 2014، ص

[9] تومي يحي، **المثول عن بعد أمام المحاكم الجزائية عبر وسائل الاتصال المسموع والمرئية**، القانون الجزئري، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة يحي فارس، مجلة الدراسات القانونية، العدد 02، المجلد07، 2021، ص 251

[10] أمر رقم 20-04 مؤرخ في 11 محرم عام 1442 هـ الموافق 30 غشت سنة 2020 يعدل أألمر رقم 66 -155 المؤرخ في 18 صفر 1386 الموافق 8 يونيو سنة 1966 والمتضمن قانون الاجراءات الجزائية . ج ر عدد 51 صادر بتاريخ 31 غشت سنة 2020.

[11] أمر رقم 20-04، المصدر السابق

[12] نوال قحموص، **تفعيل تقنية المحادثة عن عد في ظل الأزمة الصحة (جائحة)**، دائرة البحوث الدراسات القانونية والسياسية، المجلد5 ،العدد 2، 2021، ص 10